علي عبدالقادر، 1990، "من التبعية إلى التبعية: صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني"، القاهرة: دار المستقبل العربي. الطبعة الثانية (منقحة) 2021.

تعليق: قصي همرور. ديسمبر 2021[1]

من نافلة القول إن الدكتور علي عبدالقادر سلطة في مجاله. سمعت عن هذا الكتاب منذ نهايات 2020 (تقريبا عند خالد عثمان الفيل)، ثم سمعت أكثر عن المؤلف من الدكتور عبدالله الفكي البشير في كتابه الجديد "أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية" (2021، الخرطوم: دار الأجنحة)، ثم من د. معتصم الأقرع. بجانب قراءة الكتاب قمت ببحث اسفيري عن كتابات علي عبدالقادر الأخرى، مثل ورقة "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية" (2003، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط).

(1)

السودان كحالة مشابهة لمجمل البلدان النامية لا كاستثناء

هنالك قيمة أولى واضحة ومهمة لهذا الكتاب، وهي تأكيد أن سياسات صندوق النقد الدولي في السودان لم تختلف ولا تختلف عن سياساته في بقية البلدان النامية منذ عقود وحتى الآن؛ وبينما وثّقت عدد من البلدان الأخرى لتجربتها مع صندوق النقد (والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) إلا أن توثيق علي عبدالقادر لتجربة الصندوق في السودان تكمل الصورة للسودانيين بشكل أوثق، خاصة أولئك السودانيين الذين ينظرون للسودان دوما بعين الاستثنائية والتجربة المتفرّدة بين دول العالم الثالث، وكأن قوانين الاقتصاد العالمي وتطورات شعوب ما بعد الاستعمار لا تنطبق على حالة السودان—هذا الكتاب يجيب بوضوح: بلى، تنطبق.

والمؤلف يذكر أن استعماله لاصطلاح "التبعية" لا يقصد به استعمال نظرية التبعية (dependency theory)، كما أنه استعمل المنهج الوصفي وليس التحليلي في مجمل ورقه (فالكتاب عبارة عن ستة أوراق نُشرت او قُدّمت مسبقا وموضوعها متقارب). ولعله عند تجميع الكتاب (في منتصف الثمانينات) كانت نظرية التبعية متوفرة ومعروفة في أوساط دراسات الاقتصاد السياسي لكن من ذلك الوقت وحتى الآن صارت أكثر اشتهارا وزادت أدبياتها، وكما ذكر المؤلف في الفصل الأول من الكتاب فإن أوراقه فعلا ترفد نظرية التبعية وفرضياتها، إذ أن المؤلف لم يتعرض لسؤال الأسباب التي تجعل صندوق النقد (والبنك الدولي) يتصرفان مع السودان بذلك الشكل، لكن وفّر حيثيات وبيانات مهمة يمكن أن تهضمها نظرية التبعية لتوفر إجابات على ذلك السؤال.

(2)

نقد لصندوق النقد الدولي، وللبنك الدولي

بينما عنوان الكتاب يركّز على صندوق النقد الدولي، وبينما معظم أوراق الكتاب تلتزم بذلك العنوان، إلا أن للبنك الدولي نصيب مقدّر من النقد في الكتاب، فالفصل السابع من الكتاب مخصص لعرض ورقة تنتقد تقريرا للبنك الدولي حول "استنفار واستغلال

---

[1] ورقة تمهيدية قدمت لمجموعة من طلاب الاقتصاد وأصحاب الاهتمام في حفل تدشين الطبعة الثانية لكتاب "من التبعية للتبعية :صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني" لعلي عبد القادر علي (الخرطوم، 5 يناير 2022)، بتنظيم فريق المقاومة الاقتصادية (ميدانيون من لجان المقاومة وأصحاب خبرة في الاقتصاد والتخطيط)، في إطار تعزيز الحوار المجتمعي حول السياسات الاقتصادية للتهيئة للديمقراطية الرابعة .

الموارد في السودان خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات"، وعبر انتقاد الورقة وخلاصاتها لا ينسى المؤلف، وبصورة واضحة، أن يسجل رصيد البنك نفسه في دفع السياسات الفاشلة والمُفقِرة للسودان في تلك الفترة. ولا عجب، فالاثنان ارتبطا بإجماع واشنطون (Washington Consensus) ويشتغلان معا في الدول النامية (أو ما يسمى بالدول الفاشلة)؛ وهم في الواقع ثلاثي: الصندوق، والبنك، ومنظمة التجارة العالمية (التي التحقت بهما في منتصف التسعينات من القرن الماضي). المنظمات الثلاث هذه اشتغلت وتشتغل بتنسيق وتشكّل الآلية الرسمية للمنظومة الاقتصادية العالمية التي تتعامل مع البلدان النامية كحزمة واحدة. هنالك كتابات مركّزة في نقد رصيد البنك الدولي في البلدان النامية (مثل كتاب "أمراء الفقر" لهانكوك، 1989) وأخرى مركّزة في نقد رصيد منظمة التجارة العالمية (مثل كتاب "التجارة حرب" لتاندُن، 2018)، وهي تتداخل مع النقد الموجه لصندوق النقد، مثل ما في كتاب "من التبعية إلى التبعية". ولعل من أقوى فقرات الفصل السابع، قول المؤلف:

"ويهمنا أخيرا التركيز على ملاحظة أن تفشي ظاهرة الفساد خلال الفترة المعنية قد سندتها ودعمتها المؤسسات الدولية المانحة للعون خصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بالإضافة لبعض مانحي العون من الدول الغربية ، الأمر الذي يوقع البنك الدولي في تناقض داخلي مثله في ذلك مثل الصندوق. فقد حاججت هذه المؤسسات والدول بأهمية الدور الذي يجب أن يتاح للقطاع الخاص في عملية التنمية ، ومن ثم أرغمت الحكومة على ابتداع مختلف الأساليب لمنح الأفراد الخواص نصيبا في العقودات المبرمة لتنفيذ مختلف المشروعات التنموية (التي أثبتت فشلها فيما بعد بالرغم من إشراف البنك الدولي على تصممها وإرساء عطاءاتها وتنفيذها) من ناحية ، كما أرغمت الحكومة على غض الطرف عن سوء سلوك القطاع الخاص فيما يتعلق بتعامله مع القطاع المصرفي والتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليه من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن مشاهدة جنوح القطاع الخاص إلى الاستهلاك غير المبرر كان يجب أن يفهم كنتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية التي ساعد البنك الدولي على تنفيذها في السودان ، ولا يزال يحاول تنفيذها على مستوى القارة الإفريقية." (الصفحات 280-81)

وفي هذا المضمار فإن علي عبدالقادر لا يسير وحده، بل تنضم له أصوات من الوزن الثقيل، مثل الدكتور جوزف ستيقلتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وصاحب الكتابات المترجمة لعدة لغات، والذي كان يوما ما أحد أساطين إجماع واشنطن (حيث كان كبير اقتصاديي البنك الدولي في آواخر التسعينات). ستيقلتز، ومنذ بداية الألفية، أصبح أحد أكبر الأصوات الناقدة للصندوق والبنك، ليس من ناحية فهمهما الاقتصادي غير المناسب لمشاكل البلدان النامية فحسب، وإنما من ناحية ممارساتهما في البلدان النامية والتي أدّت لإفقار الشعوب ولاضطرابات سياسية.

(3)

ما أشبه الليلة بالبارحة

من يقرأ تقديم د. معتصم الأقرع للطبعة الثانية من هذا الكتاب، ثم توطئة الطبعة الثانية للمؤلف، ثم يمر على بقية فصول الكتاب، لا يسعه إلا التأمل في مقدار التشابه غير السار بين الليلة والبارحة، فمثلما لم يتوقف صندوق النقد الدولي عن الدفع بسياسات وخيارات مضرة بالاقتصاد السوداني كذلك لم يتوقف الساسة السودانيون عن الانصياع لباقات الصندوق، بل والدفاع عنها أحيانا بصورة واهية ومكررة أكثر من دفاع البنك والصندوق نفسهما، بشكل جعل المؤلف يقول إن السياسات الاقتصادية للسودان رسمها ويرسمها صندوق النقد أكثر من الحكومات السودانية.

وفي ذلك ذكّرنا المؤلف بما قلناه، وقاله غيرنا، في مضمار السياسة، من أن "حركة التاريخ السوداني المحلي معتقلة في حلقة (دورة)، وهذه الحلقة تتكرر منذ مرحلة الاستقلال السياسي من الاستعمار وحتى اليوم....هذا اعتقال تاريخي، لأن دورة التاريخ تكاد تكون في تكرار حلقي نحاول الفكاك منه، وعلينا جميعا الخروج من هذا الاعتقال التاريخي حتى تتحرك قاطرة التاريخ المحلي - الأصيل - ناحية تطوّر تاريخي معقول، يكون في الغالب حصيلة امتزاج تياراته الجادة ومصالحه المتنوّعة/المتداخلة." (كتاب: ممكنات السودان،

2021). وما يبدو عليه الأمر، بعد قراءة كتاب "من التبعية إلى التبعية" أن هذه الحلقة مكررة بصورة واسعة شملت حتى الأحداث والسياسات الاقتصادية. والمؤلف نفسه يربط المسائل جيدا حين يذكر، في نهاية الفصل الثامن، إنه "ولعله يحق لنا ، مستعينين في ذلك بمزايا تحقق الأحداث ، أن نخلص إلى أن ما حدث يوم 30يونيو 1989من تغيير لنظام الحكم يمكن تفسيره جزئيا بفشل الحكومة الديمقراطية في التعامل مع الأزمة الاقتصادية السودانية بل وفي مساهمتها، عن وعي أو غير ذلك، في تفاقم مؤشرات الأزمة ومن ثم استمرار حالة التبعية والانبطاح".... ما أشبه الليلة بالبارحة.

(4)

تنزانيا وبعض أوجه المقارنة

أشار المؤلف إلى قصة تنزانيا مع صندوق النقد، وبذلك أتاح لنا فرصة للحديث أكثر عن تنزانيا، والتي لنا معها روابط قوية (منذ البحث الميداني للدكتوراة وما بعد ذلك)، فقصة تنزانيا مع الصندوق والبنك تعود لعلاقة كانت مليئة بالتنافر عندما كان نيريري – زعيم حركة التحرر الوطني وأول رئيس لتنجانيقا/تنزانيا المستقلة – ما زال في السلطة، ثم امتلأت بالانبطاح بعد ترجّل نيريري من الرئاسة. لخّص إدوارد غاليانو قصة نيريري تلك في قصة موجزة (نراها تلخيصا رمزيا ممتازا لقصة طويلة بوقائع وحيثيات مرصودة):

> "مع غَسَق القرن العشرين، وغسق حياته، تَحادَث جوليوس نيريري مع المجتمع الدولي. أي أنّ مسؤولي البنك الدولي استقبلوه في واشنطن ... "لماذا أخفقت؟" - سأله كبار الخبراء الدوليين. وأجاب نيريري: الإمبراطورية البريطانية خلّفتْ لنا بلاداً الجميع فيها أميّون تقريباً. وكان هناك مهندسان إثنان وإثنا عشر طبيباً فقط.[2] وفي نهاية حكمي لم يعد هناك أميّون تقريباً، وكان لدينا آلاف المهندسين والأطباء. أنا تركت الحكومة سنة 1985، وقد انقضت منذئذٍ ثلاث عشرة سنة. والآن تقلّص عدد الأطفال كثيراً في المدارس، حوالي الثلث، وصارت الصحّة العامة والخدمات الاجتماعية في الحضيض. لقد فعلت تنزانيا، خلال هذه السنوات الثلاث عشرة، ما طلبه منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تفعله لتحديث البلاد. وأعاد جوليوس نيريري إليهم السؤال: لماذا أخفقتم؟!"[3]

من التجربة التنزانية اشتهر مشروع "أوجاما" الذي ابتدره نيريري وأسس له، كمسار للتنمية الريفية بتنزانيا ومدخل لتطور تنزانيا صناعيا بطريقة تميل نحو الاشتراكية. في نهايات السبعينات، وبعد أن أخذ المشروع صولة من النجاح ثم الفشل، لعدة أسباب، قام باحثون متعددون برصد تلك التجربة لاستخلاص دروسها. من الدروس التي ظهرت بتكرار وسط عدد من الباحثين أن "البنك الدولي أثبت في تنزانيا أنه لم يكن ممانعا لملكية الدولة للمشاريع التنموية، في حد ذاتها، إنما كان ممانعا لتخطيط الدولة للتنمية وممانعا للمشاركة الجماعية للعمّال والفلاحين في اتخاذ القرار الاقتصادي."(Freyhold 1979, 115)

في أبريل 2018، كنت ضمن مشاركين في ملتقى تفاكري حول التنمية في دار السلام، تنزانيا، وكان أحد ضيوف الملتقى جوزف ستيقلتز. في المحاضرة التي قدمها تحدث ستيقلتز عن نيريري وعن أن البنك الدولي كان مخطئا في السبعينات والثمانينات بينما كان نيريري وصحبه أوعى وأفهم بأهمية دور الدولة في رفد التنمية. والخلفية في ذلك أن البنك والصندوق لم يكونا متحمسين لمشروع أوجاما في بداياته، ثم عندما بدأ بالبروز وصارت له مخرجات ناجحة سعى البنك للانضمام للقافلة حتى يكسب شيئا من رصيد النجاح، لكنه بانضمامه روّج لسياسات وممارسات كان لها دور في إفشال المشروع في السنوات اللاحقة. فليتعظ السودان وتنزانيا بعضهما ببعض.

---

[2] حين حازت تنجانيقا على استقلالها السياسي، ترك الاستعمار وراءه فعلا مهندسين إثنين تنجانيقيين فقط، و8 أطباء (ليس 12)، ومتوسط عمر متوقع هو 38 عاما. المصدر: تصدير الرئيس التنزاني، جون ماقوفولي، للخطة التنموية الوطنية الخمسية (2016/17 إلى 2020/21).

[3] إدوارد غاليانو، 2007، "**أفواه الزمن**"، ترجمة صالح علماني. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، الصفحات 179-180. إيراد هذا الاقتباس السردي من غاليانو ليس تحققا من صحة القصة وتفاصيلها، فالكاتب لديه خلفية معلوماتية كافية، من مراجع أخرى علمية وموضوعية، تدعم عموم خلاصة الاقتباس. قيمة هذا الاقتباس من غاليانو قيمة معنوية أكثر، فهو يلخّص مسألة تناولتها دراسات التنمية حول حالة تنزانيا، ويلخصها بصورة درامية جاذبة.

(5)

الخلاصات والتوصيات النافعة

ورغم أن الكتاب في مجمله ليس سهل القراءة على غير ذوي الخلفية الكافية في دراسات الاقتصاد، إلا أنه يُحمَد للمؤلف أنه جعل خلاصة كتابه مبذولة بشكل جيّد في مقدمة الكتاب، كما جعل توصياته المستخلصة من استعراض الكتاب مبذولة بشكل مناسب كذلك في الفصل الأخير (التاسع) من الكتاب. وبذلك صارت عصارة الكتاب ممكنة الفهم عند طيف أوسع من القراء.

نحب التركيز على مسألتين من توصيات الكتاب: أهمية مسار "الاعتماد على النفس" اقتصاديا، واهمية تحسين أوضاع الحوكمة في الدولة السودانية. بخصوص مسار "الاعتماد على النفس" كان المؤلف واضحا في أنه ما دام من الواضح أن الانصياع للسياسات الآتية من الخارج تؤدي للمشاكل والخسارات المذكورة في الكتاب فإن مسار الاعتماد الذاتي هو الطريق الأصح. تلتقي هذه التوصية مع مقدمة الأقرع للكتاب والتي تلخص أن تجارب الدول التي اختارت أن لا تخضع لسياسات الصندوق والبنك تجارب مشجعة أكثر من أولئك الذين خضعوا، كما نلتقي نحن معها كذلك في كتابات منشورة حول أهمية وضع وتنفيذ سياسات صناعية محلية قادرة بالنهوض بقطاعي الصناعة والزراعة كقطاعين إنتاجيين متكاملين وكبوابة لتوطين التكنولوجيا وزيادة فرص العمالة الماهرة المستقرة محليا (وهي إحدى عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي معا)؛ ومن الواضح في السودان أن السياسات الصناعية والزراعية السابقة كانت إما غائبة أو تكاد تكون موضوعة لتحجيم القطاعين وليس ازدهارهما.

وبخصوص أهمية تحسين أوضاع الحوكمة في الدولة السودانية، فقد وصف المؤلف وضع السودان (وقت نشر الكتاب) بحالة الدولة الرخوة، وأن هذه الحالة لا بد من تغييرها عن طريق تقوية مؤسسات الدولة وتطوير قوانينها وإجراءاتها. نلتقي أيضا مع المؤلف في هذه النقطة إذ تحدثنا عن أهمية ربط الحوكمة والتنمية وأن التنمية كمسار استراتيجي (نظري وعملي) لا يمكن أن يقوم في دولة عصرية ضعيفة ومتهالكة، وهو للأسف حال السودان الآن (وقد وصفناه بحالة "ما تحت الصفر" في شروط الدولة العصرية)، ولذلك فلا بد من اصطحاب مقومات الحوكمة الرشيدة والفعالة إذا اتجهنا ناحية تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية لشعوبنا.... وللحديث شجون.

مراجع إضافية:

همرور، قصي. 2020. **حوكمة التنمية: قضايا وأطروحات**. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر.

همرور، قصي. 2020. "لماذا نحن بحاجة إلى سياسات صناعية." **مجلة الخرطوم الجديدة**، العدد 177 (اكتوبر)، الصفحات 36-40.

علي، تيسير محمد. 1994. **زراعة الجوع في السودان**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية. (ترجمة محمد علي جادين)

Freyhold, Michaela Von (1979). *Ujamaa Villages in Tanzania: Analysis of a social experiment.* New York, NY: Monthly Review Press.

Hancock, Graham. 1989. *Lords of poverty: the power, prestige, and corruption of the international aid business.* New York: Atlantic Monthly Press.

Sheikheldin, Gussai. 2018. *Liberation and Technology: Development possibilities in pursuing technological autonomy.* Dar es Salaam: Mkuki na Nyota Publishers.

Stiglitz, Joseph. 2018. The Stockholm Statement: New Strategies for Inclusive Development, lecture organized by the World Bank, Nairobi, Kenya, May 9, 2018; and Presentation at the Economic and Social Research Foundation (ESRF) and Embassy of Sweden in Tanzania High Level Roundtable Forum event, Dar es Salaam, May 3, 2018.

Tandon, Yash. 2015. *Trade is War.* Dar es Salaam: Mkuki na Nyota Publishers.